Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن تقديراته :

ما اختاره فى متعلق الظرف، فهو يعلقه بالوصف لا بالفعل، سواء أكان خبراً أم نعتا أم صلة، ولم يعلقه بالفعل لأمرين، أحدهما أنه يدل على حدث وزمان، ودلالته على الزمان ببنيته، فإذا لم يكن له وجود فى اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان (١). وعلى هذا لا يمكن تقديره، والثانى أن الجار والمجرور إنما يقصد به تقييد الحدث، ولا يدل على الزمان، فلا معنى لتقدير فعل دال على حدث وزمان، وقد ذكر أن هذا هو ما ينبغى أن يعلل به لا ما أجاب به الفارسى ابن جنى من أن خبر المبتدأ فى أغلب أحواله اسم، وقد أجاب عن السر فى عدم تقدير المصدر بأن المبتدأ ليس هو الحدث، فأبطل أن يكون التقدير: زيد استقرار فى الدار، كما أبطل أن يكون: زيد استقر فى الدار، واختار أن يكون المتعلق وصفا لأمرين:

١ ـ أنه يضمر فيه مايعود على المبتدأ، ولا يتأتى ذلك مع المصدر.

٢ ـ أنه يصح تعلق الجار به: إذ مطلوبه الحدث واسم الفاعل متضمن للحدث لا للزمان (١).

ولا يسلم كلام السهيلى من الرد، فإذا كان قد أبطل أن يكون المتعلق الفعل بأن الجار والمجرور لا يدل على الزمان، فإنه يقال كذلك إن الجار والمجرور لا يدل على الذات التى يتضمنها الوصف.

وهذا الذى اختاره هو مذهب ابن السراج، ولكن تعليله غير تعليل السهيلى، فقد علله بأصالة المفردات فى الاخبار، وهو ما نسبه السهيلى إلى الفارسى، وبأنه إذا قدر فعلا كان الخبر جملة، وإذا قدر اسما كان مفردا، وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى (٢).

---

(١) النتائج ٤٢١ ـ ٤٢٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠